فرنسا تعتمد على المعادن التي يصدرها البلد الأفريقي وفي مقدّمها اليورانيوم

7 مخاطر محدقة بالإقتصاد العالمي جرّاء الحرب في النيجر

أحد مناجم اليورانيوم في النيجر

حـذّر المركز العالمي للدراسـات التنموية في لندن من آثـار إقتصادية كارثيـة لإندلاع الحرب في النيجر، وخصوصاً أن العديد من الدول الأوروبية، وفي مقدمها فرنسا، تعتمد على المعادن التي يصدرها البلد الأفريقي، وفي مقدّمها اليورانيوم.

وأورد تقريـر للمركـز صـدر، بإشـراف مديـر البحـوث الاقتصاديـة صـادق الركابي، أن اليورانيـوم هـو أكبر صادرات النيجـر بعـد الذهب، إذ يُمثل ما يعادل 5 **%** من صادرات اليورانيوم العالمي، وتُعتبر ثاني أكبر مصدر لدول الاتحاد الأوروبي بعد كازاخستان، حيث صدرت النيجـر منـه أكثر من 2975 طناً في العام 2022، بما يعادل 25.4 **%** من الواردات الأوروبية. ومن شـأن أي صراع مسـلح في النيجر أن يتسبّب في توقف أو إنقطاع صادرات اليورانيوم من النيجر، بحسب التقرير.

تغيير الخريطة العالمية لليورانيوم

إستبعد التقرير، في الوقت ذاته، أن يؤدي إنقطاع صادرات النيجر من اليورانيوم إلى إرتفاع أسعاره على المدى القصير؛ لأن معظم الدول التي تعتمد في صناعاتها النووية عليه، وفي مقدمها فرنسا، لديها مخزون يكفيها لأشهر.

ويشير الركابي إلى أن إجمالي إحتياطات اليورانيوم في الإتحاد الأوروبي، الذي يستمد ربع إحتياجاته من الكهرباء من الطاقة النووية، يكفي لـ 3 سنوات، إلاّ أن توفير إمدادات بديلة وإرتفاع الطلب عليه سيؤدي لزيادة فاتورة شرائه وكلفة الحصول عليه لاحقاً.

ففرنسا، تُمثل صادرات النيجر 17 % من اليورانيوم المستخدم لتوليد الكهرباء في محطاتها النووية، قلقة في شأن أسعار المعدن النفيس في السوق العالمية، وخصوصاً في ظل مؤشرات على منافسة كل من الصين والهند واليابان مع العملاء الآخرين، ورغبة هذه الدول في شراء كميات كبيرة منه، ما يعني تغيُّراً واضحاً في خريطة اليورانيوم عالمياً.

تعميق أزمة الطاقة الأوروبية

وإزاء ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي، الذي ينتج نصف طاقته النووية في فرنسا، سيكون مضطراً لتوفير مصادر بديلة ومضمونة عن يورانيوم النيجر، الذي يمثل 10 % من الكميات المستخدمة، حال نشوب أي صراع عسكري، بحسب الركابي، مشيراً إلى أن أهمية النيجر لأوروبا ليست محصورة في صادرات اليورانيوم، بل تشمل إمدادات الغاز المستورد من أفريقيا كجزء من بدائل الغاز الروسي الذي توقفت إمداداته بسبب الحرب في أوكرانيا.

فأنبوب الغاز العابر للصحراء، والذي يتوقع أن ينقل 30 مليار متر مكعب سنوياً من غاز نيجيريا إلى الجزائر ومنها إلى أوروبا، يمرُّ بالنيجر، ما يعني أن نشوب حرب في ذلك البلد يهدد اكتمال هذا المشروع، حسبما أورد التقرير البريطاني.

وهنا يلفت الركابي إلى أن الأنبوب الآخر، الذي يمتد من نيجيريا إلى المغرب، سيكون عرضة لمخاطر الحرب المحتملة، ما يقوض آمال أوروبا في الحصول على كميات مهمة من الغاز الطبيعي، ويعمق أزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

حقول النفط في خطر

وفي سياق متصل، يشير تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية إلى إمتلاك النيجر إحتياطات مهمة من النفط تقدر بمليار برميل، ينتج منها حالياً قرابة 20 ألف برميل يومياً، ويُخطط لزيادتها إلى نحو 100 ألف برميل يومياً، بعد إنجاز أنبوب تصدير النفط عبر دولة بنين.

وتُهدّد الحرب المحتملة بتعطيل إكمال إنشاء الأنبوب أو تصدير النفط من خلاله، كما أن لها إنعكاسات خطرة على حقول النفط، سواء في نيجيريا، ذات الإنتاج النفطي الكبير، أو غانا وساحل العاج، الناشئتين في إنتاج النفط، وخصوصاً إذا ما إتسعت رقعة الحرب لتطال البنى التحتية ومصادر التمويل، بحسب التقرير البريطاني.

ويرى الركابي أن نشوب الحرب في أفريقيا قد يدفع دول الاتحاد الأوروبي لزيادة طلبها على النفط، ما قد يتسبّب بإرتفاع أسعار الطاقة والتضخُّم، الذي تحاول كل من الولايات المتحدة وأوروبا كبح جماحه، إضافة إلى مزيد من الضغط على الإنتاج الصناعي.

إرتفاع أسعار الذهب عالمياً

وقد تطاول الآثار السلبية للحرب قطاع الذهب أيضاً، بحسب المركز العالمي للدراسات التنموية، فالنيجر هي سادس أكبر منتج للذهب في العالم، إذ تمتلك قرابة 5 % من إحتياطياته العالمية، ويُشكل الذهب خُمس صادراتها إلى الخارج.

ويشير تقرير المركز إلى المخاوف من تغيُّر سياسة النيجر إزاء شركات التعدين الغربية، مع إستمرار المعارك في السودان، المنتج المهم للذهب، والنتائج الباهتة لشركات تعدين الذهب في أستراليا.

ويتزامن ذلك مع الطلب على المعدن الثمين كملاذ آمن، في ظل عدم اليقين حول مستقبل الإقتصاد العالمي، ما يؤدي لإرتفاع ملحوظ في أسعار الذهب عالمياً. كما أن عدم تمكن شركات التعدين العاملة في أفريقيا من الإستمرار بأعمالها حال إندلاع نزاع مسلح على نطاق واسع سيكون له نتائج كارثية على أداء تلك الشركات، التي تتحمّل الكثير منها قائمة مرتفعة من الديون قد يؤدي التأخر في سدادها لزيادة الضغط على قطاع البنوك العالمي، بحسب التقرير البريطاني.

خسائر في قطاع الطيران

ويتناول تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية الأثر السلبي الذي أحدثه إغلاق المجلس العسكري في النيجر لمجال البلاد الجوي، ما ولّد حالة من الإرتباك في رحلات الطيران التي إضطرت العديد من شركاتها إلى تغيير مساراتها أو إطالتها.

وفي حال حدوث صراع مسلح ومشاركة دول أفريقية عدة فيه، فإن رقعة هذا الحظر الجوي قد تتّسع، ما يُعمّق من خسائر شركات الطيران والنقل التي تتعامل مع السوق الأفريقية، كونه يرفع من كلف

التأمين، ويعرقل سلاسل الإمداد، بحسب الركابي.

وإزاء ذلك، ستضطر العديد من شركات الطيران إلى زيادة أسعارها لتعويض الكلف الباهظة للوقود والتأمين، مما سيؤدي إلى تراجع الطلب على خدماتها، ويتسبب في نتائج سلبية على أرباحها والمساهمين المستثمرين فيها، وفق التقدير البريطاني، الذي نوه بأن معظم شركات الطيران لا تزال تعاني حالة الإغلاق التي تعرّضت لها بسبب جائحة كورونا.

زيادة أعداد الفقراء والمهاجرين

ورغم غنى النيجر بالثروات المعدنية والذهب، فإن تقرير المركز العالمي يوضح أنها تقع في آخر ترتيب سلم التنمية البشرية العالمي، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 580 دولاراً سنوياً.

كما أن حوالي 28 % من سكان النيجر عاطلون عن العمل، في حين يعمل نحو نصف مليون شخص في شركات التعدين والمناجم؛ لذا فإن نشوب صراع مسلح سيزيد من معدّلات الفقر والبطالة، ويتسبّب في إرتفاع أسعار السلع وفقدانها، بالإضافة إلى أزمات صحية وإنفاق أقل على الصحة والتعليم، ونقص في الدواء والمعدات الطبية.

ومن شأن الحرب المحتملة أيضاً أن تساهم في تعميق إنعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر من 3 ملايين شخص من مواطني النيجر من نقص حاد في الغذاء، ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم لأكثر من الضعف حال نشوب الحرب.

وبالنظر إلى عدد سكان النيجر، البالغ قرابة 26 مليون شخص، يقبع نصفهم تحت خط الفقر، فإن نشوب أية حرب وإتساع رقعتها لتشمل دولاً أفريقية، سيُولد أزمة إنسانية كبيرة وموجات نزوح كبيرة قد تضيف مزيداً من الأعباء الإقتصادية والأمنية على كل من دول شمال أفريقيا كالجزائر وتونس وليبيا، ويزيد من أعداد طالبي اللجوء لأوروبا، حسب تأكيد الركابي.

الإرهاب وتهديد الأمن العالمي

ويحذر التقرير البريطاني أيضاً من إستغلال الجماعات المسلحة الصراع في النيجر لزيادة نفوذها وتعزيز تجارتها في المخدرات والسلاح والبشر، وإستخدامها النيجر ممراً بإتجاه الدول الأفريقية الساحلية، لتمارس مهامها في القرصنة، وشنّ الهجمات على عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد يصل خطرها إلى دول أوروبية.

وقد يزداد الأمر سوءاً إذا ما وصلت أيدي تلك الجماعات للأسلحة التي حصلت عليها النيجر من الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب في وقت سابق، ولذا يدعو المركز العالمي للدراسات التنموية إلى ضرورة إيجاد وسيلة للتفاوض مع قادة الجيش في النيجر، لفهم مبرّرات وخلفيات إنقلابهم، وإعادة هيكلة قطاع التعدين والمناجم في البلاد، ليكون أكثر منفعة لإقتصاد البلد الأفريقي.

فالتوزيع العادل للأرباح بين الشركات الغربية العاملة في قطاع التعدين وحكومة النيجر، يُساهم في تعزيز قدرات البلاد مالياً، وتخفيض معدلات الفقر، والإنفاق بشكل أكبر على تطوير البنى التحتية، وتحسين قطاعات الصحة والتعليم.

كما يتطلّب تعزيز الديمقراطية وترسيخها في الحياة العامة، تطوير مفهوم التنمية الشاملة بدلاً من اللجوء للقوة العسكرية

التي لن تساهم إلاّ بمزيد من التعقيد والنتائج الكارثية، ليس على أفريقيا وحسب، وإنما على الإقتصاد العالمي ككل، بحسب التقرير البريطاني.

وأفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (جهاز حكومي)، إن عجز الميزان التجاري إرتفع بنسبة 4.3 % خلال مايو/ أيار 2023، مقارنة بالشهر عينه من العام 2022، وذلك من نحو 3.57 مليارات دولار إلى 3.74 مليارات، رغم تراجع قيمة الواردات بنسبة 9.4 %، من نحو 7.85 إلى 7.12 مليارات.

وعزا الجهاز إرتفاع عجز الميزان التجاري إلى تراجع الصادرات بنسبة 20.9 %، من نحو 4.28 مليارات دولار في مايو (أيار) 2022 إلى 3.38 مليارات في مايو (أيار) 2023، موضحاً أن قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمُسال تراجعت بنسبة 69.7 %، ومنتجات البترول بنسبة 41.7 %، والبترول الخام بنسبة 54.4 %، والأسمدة بنسبة 72.4 %.

وإستطرد أن قيمة واردات بعض السلع ارتفعت خلال مايو (أيار) 2023، مقارنة بالشهر نفسه من العام 2022، وأهمُّها الأدوية والمستحضرات الصيدلية بنسبة 14.2 %، والذرة بنسبة 46.4 %، والقمح بنسبة 92.5 %، والغاز الطبيعي بنسبة 21.3 %.

وكشفت بيانات الجهاز تراجع الصادرات المصرية التي تشمل السلع والبترول بنسبة 7.1 % في يناير/كانون الثاني 2023، مسجّلة 3.85 مليارات دولار، بسبب إنخفاض قيمة صادرات بعض السلع ومن بينها منتجات البترول والملابس الجاهزة.

وأوضحت البيانات إنخفاض قيمة الصادرات بنسبة 22.2 % في فبراير/ شباط 2023، حيث بلغت 3.44 مليارات دولار، مقابل 4.42 مليارات دولار للشهر عينه من العام 2022.

وتراجعت قيمة صادرات مصر بنسبة 34.6 %، لتبلغ 3.75 مليارات دولار، خلال مارس/آذار 2023، مقابل 5.72 مليارات دولار للشهر عينه من العام 2022، ليُسجّل مجمل صادرات مصر خلال الربع الأول من العام 2023 نحو 11.04 مليار دولار، مقابل 14 ملياراً في الربع المقارن من العام 2022، وبنسبة تراجع تتجاوز 21 %.

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، تستعد مصر لسداد 847.9 مليون دولار خلال أغسطس/ آب 2023 على ثلاث دفعات، وهي تمثل أعباء الدين المستحق عن قروض حصلت عليها الحكومة من الصندوق في الفترة من العام 2016 حتى العام 2021، وتجاوزت قيمتها 20 مليار دولار.

وتتوزّع الدفعات الثلاث على 347.8 مليون دولار مستحقة في الأول من أغسطس/آب 2023، تمثل الفائدة على قروض المؤسسة المالية لمصر، ونحو 119.4 مليون دولار في 3 أغسطس/آب 2023، تمثل قسطاً من إتفاق التسهيل الإئتماني الممدد في العام 2016، و340.5 مليون دولار في 10 أغسطس/آب 2023، تمثل قسط برنامج التمويل الطارئ خلال فترة تعامل الحكومة مع تبعات وباء كورونا.

وأظهرت بيانات للبنك المركزي المصري زيادة العجز في صافي الأصول الأجنبية بمقدار 82.1 مليار جنيه (2.66 مليار دولار) في يونيو/ حزيران 2023، على أساس شهري، ليصل صافي الأصول الأجنبية إلى سالب 837.3 مليار جنيه، أو ما يقرب من 27 مليار دولار، وفقاً لسعر الصرف الرسمي حالياً.